مكاتبة ابن سينا

وأبي سعيد أبي الخير

كتب الشيخ سلطان العارفين خاتم المشايخ أبو سعيد بن أبي الخير إلى الشيخ الرئيس قدس الله روحهما:

أتوقع الجواب المشبع، من حضرة الشيخ الرئيس، أفضل المتأخرين شرف الملك فخر الكفاة، أدام الله علاه! وأطال بقاه! حتى أضم إلى إنعامه الممتد الظلال وأسأل الله التوفيق والعصمة في كل حال من الأحوال وسلم كثيرا.

إذا كان الغرض في القياس، الوصول إلى العلم بالنتيجة، فالعلم تابع لمقدمتي القياس المعلومتين أولا. والشكل الأول هو العمدة، وإليه مرجع الشكلين الأخيرين. فإذا قلنا: أ على كل ب، وقلنا: ب على كل ج.
فالنتيجة: أ على كل ج، متأخرا عن العلم بالمقدمتين، أعني: أ على ب، وب على ج.

ومعلوم أنه لا يمكن أن يعلم: أن أ على كل ب و ج هي بعض ب أو كلها، إلا بعد أن يعلم أن أ على كل ج. فإذًا العلم بأن أ على كل ج متقدم على العلم بأن ب على كل ج. لأن العلم بالشيء الكلي لا يصح إلا بعد العلم بكل واحدٍ من جزئياته.

مثال هذا: الجسم على كل حيوان
الحيوان على كل إنسان
فالجسم على كل إنسان

ولا يمكن أن يعلم أن الجسم على كل حيوان، إلا بعد أن نعلم أن الإنسان جسم لأنه لو شككنا في الإنسان، أو لم نعلم أن إنسانا من الناس جسم، لا نعلم أن الجسم على كل حيوان. فإذًا العلم بأن كل إنسان جسم متقدم على العلم بأن الجسم على كل حيوان.

فإذا صح هذا، فالعلم بالنتيجة متبوع لا تابع. وإذا كان صورة الأصل والعمدة هذه، فما ظنك بفرعه. فإذا هو فاسد، لا يمكن الوصول به إلى معرفة شيء فلا يحتاج إليه. والله تعالى أعلم بالصواب.

فأجاب الشيخ الرئيس عن هذا بجوابين،

[الجواب الأول]

وقال: قد فهمت الرقعة.

أطال الله بقاءه، وأنا والله أستهجن إبداء الحقير إلى الخطير. فأما امتثال الأمر من الفرض الواجب.

أقول: إن المقدمة القائلة: أن العلم بالشيء الكلي لا يصح إلا بعد العلم بكل واحدٍ من جزئياته، غير مسلم. إذ ليس من شرط الأحكام الكلية، أن يكون اليقين بها، مقتنصا من جزئياته. وما يقتنص من هذه الجهة، على سبيل الاستقراء، فغير موثوق به، إلا بعد استيفاء شرائط، لعلها لا يتم. وإذا كانت هذه مسلمة؛ فقول القائل: أن العلم بأن: أ على كل ج متأخر (أعتقد المفروض تبقى متقدم!) عن العلم بأن أ على ب؛ غير مسلم. ونظيره من المثال: العلم بأن كل إنسان جسم متقدم على العلم بأن كل حيوان جسم. إن عني بالجسم، الجسم الذي بمعنى المادة، فمسلم بحكم المساعدة أن كونه للإنسان، قبل كونه للحيوان. وهذا التسليم لا ينفع في هذه الشبهة، إذ لا يكون حينئذ محمولا على الإنسان لأنه يكون جزءا له. والجزء لا يحمل على الشيء الذي هو جزءه.

فإن عنى به، الجسم الذي هو بمعنى الجنس، فغير مسلم أنه يحمل أولا على الإنسان ثم على الحيوان حتى يكون محمولا على الإنسان لا بتوسط، بل الأمر بالعكس. إذ ليس أي جسم كان، يصح حمله على الإنسان، فإن الحجر لا يحمل عليه، بل جسمٌ هو حيوان، فإنه لولا الحيوانية لما كان يحمل عليه جسم. إذ الجسم الذي ليس بحيوان يسلب عنه.

ولو اعتبر في هذا مثال، كان المطلوب فيه، العرض الذاتي للشيء الذي يؤلف القياسات على مثله في سائر العلوم، ونقله، ما اعترضت هذه.

كهذا المثال: كل نفس ناطقة، فهي جوهر قائم بذاته

وكل جوهر قائم بذاته فإنه لا يفسد

فكل نفس ناطقة، فإنها لا تفسد

فعلمنا أن هذه المقدمة الكلية، أعني: كل جوهر قائم بذاته فإنه لا يفسد، لم يحصل لنا بعد علمنا بالنتيجة وبتوسطها، وهي فكل نفس ناطقة فإنها لا تفسد، حتى يلزم أن يكون العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالكبرى،

ويلزم أن يكون العلم بالكلي بعد العلم بجزئياته، بل بأوساط أخر. فإنه ليس كل من علم بأن كل جوهر قائم بذاته فإنه لا يفسد، يجب أن يكون حصول هذا العلم له بعد علمه بأن كل نفس ناطقة لا تفسد، بل الأمر بالعكس. أعنى: أن العلم بأن كل نفس ناطقه لا تفسد، لا يحصل إلا بعد العلم بان كل جوهر قائم بذاته إنه لا يفسد، مع المحافظة على التأليف القياسى فيه، فإذا العلم بالنتيجة، لا يحصل الا بعد حصول العلم بالكبرى، وبعد إضافتها الى الصغرى، على التأليف القياسى فيكون النتيجة، تابعة لا متبوعة.

ولعل هذا البيان الذي يقدح عن ذهن كليل وطبع بكى، يكفي في الجواب الذي ليس المقصود منه نقدا على المستشكل، ومقابلة لكلامه بالاعتراض، بل استرواحا إلى مناجاته واقتباسا من مباحثاته، بهذا النمط الذي يعتمد فيه مراعات المعاني والعبارات. والله أعلم.

والجواب الثاني

عن هذه المسألة: مفهوم ما قيل: والمعلوم، أنه لا يمكن أن يعلم أن أ على كل ب و ج هي بعض ب أو كلها، إلا بعد أن يعلم أن أ على كل ج، لا يقتضي أن يعلم ذلك علما بديهيا، ولا ما جعل وسطا في بيانه، وهو أن العلم بالشيء الكلي أنه شامل لا يصح إلا بعد العلم بكل واحد من جزئياته، ليس علم على هذا الإطلاق، بل يصح في بعض الكليات على ما يأتي شرحه، وهو طريق الإستقراء.

وكانت الشبهة قد عرضت من وجهين:

أحدهما: تخيل أن كل مجهول إنما يُطلب بهذا الطريق، وهذا الحكم إنما يصح جزئيا لا كليا

والثاني ما خيله المثال، وذلك أنه لمّا كان وجود الأكبر للأوسط، أعني وجود الجسم، هنا ظاهرا بلا وسط، وجُعل مقدمة كبرى في قياس أنتج أن كل إنسان جسم، وقد كان متقررا بحسب التخيل، أن العلم يقتنص بطريق الاستقراء لا غير= ظن أن العلم به حصل بتوسط العلم بالنتيجة، أعني وجود الأكبر في موضوعات الأوسط، كوجود الجسم للإنسان وغيره من الحيوان. وإذا تصور معنى الإستقراء وغناؤه في المطالب، وأنه في أي المطلوب يستعمل وبأي شرط يفيد تصديقا، زالت الشبهة واتضح الحق.

ومعنى الإستقراء، هو أنه حكم كلي، بإيجاب أو سلب، لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي، وهو حكم بالحد الأكبر على الحد الأوسط، لوجود ذلك الأكبر في جزئيات الأوسط، الذي هو الأصغر.

وهذا مثاله المشهور:

ليكن الحد الأصغر، وهو ج: إنسانا وفرسا وبغلا

والحد الأوسط، وهو ب: طويل العمر

والأكبر، وهو أ: قليل المرارة

ونريد إثبات المقدمة الكبرى، وهي أن كل طويل العمر قليل المرارة. ويقلب الوسط أصغر، والأصغر أوسط، ويحفظ الأكبر بحاله.

فنقول: كل حيوان طويل العمر فهو كالإنسان والفرس والبغل

وكل إنسان وفرس وبغل، قليل المرارة

ينتج: كل حيوان طويل العمر، قليل المرارة

ولنعتبر هذا الطريق في المثال المورد

وليكن الأصغر: إنسان وفرس وبغل

والأوسط: حيوان

والأكبر: جسم

ونريد إثبات الكبرى وهي أن: كل حيوان جسم

فنقول: كل حيوان فهو كالإنسان والفرس والبغل

وكل إنسان وفرس وبغل، جسم

فكل حيوان، جسم

فالإستقراء في هذا المثال، لم يفد علما بمجهول كما أفاد في المثال الأول، لأن نتيجة الأول محمولها عرض ذاتي للموضوع، قبل الإستقراء كان مجهولا، فأفاد الإستقراء تصديقا ما به.

ونتيجة الثاني، محمولها مُقوّم للموضوع، أعني الجسم للحيوان، فكان معلوما لا بقياس. إذ مثل هذا، لا يكون مجهولا حتى يكون مطلوبا، فلا غنا للإستقراء في هذا المثال كما كان في المثال الأول. إذ لم يحصل العلم بأن كل حيوان جسم بعد العلم بأن كل إنسان جسم كما خيّله المثال

بل بهذه المقدمة، أعني: كل حيوان جسم، نعلم لميّة كون الإنسان جسما، لا الإنيّة، لأنها بيّنةٌ إذ وجود الجسم للحيوان ذاتيٌّ مُقوّمٌ أوليّ، ووجوده للإنسان ذاتيٌّ مُقوّمٌ غير أوليّ. وبتوسط الحيوان نعلم لميته، وقد شرح أمره

في الجواب الأول. ثم الاستقراء إنما نضطر إليه في مطلوب لا يكون بين محموله وموضوعه واسطة. وإن كانت، لم تكن معلومة، فنبيّن بجزئيات ذلك الموضوع ذلك الحكم بيناما، وإنما يفيد هذا التصديق التنبهي، بعد حصر الجزئيات بالتمام، وهذا ما يمتنع ويصعب جدا، ولا يفيد تصديقا حقيقيا، إذ لا يفيد اللميّة ولا الإنيّة بالحقيقة، وأمثلة هذه البراهين مبسوطة في المنطق، ثم لا يكون لها استعمالا إلا في أمور قليلة جدا، وأكثر المطالب يكون ذات أوساط فيبيّن بها لميته كانت أو إنيته

كما يقال: هذا الخشب، قد مسته النار

[وكل ما كان كذلك]، فهو محترق

فهذا الخشب، محترق

لمس النار، الذي هو الأوسط، كما أنه علة للتصديق بالنتيجة، فهو علةٌ للحد الأكبر في إنيّته

كما يقال: هذا المريض الحاد المرض، قد ابيضت قارورته في حدة مرضه

وكل من كان كذلك، فإنما يخاف عليه السرسام

فهذا المريض، يخاف عليه السرسام

فالأوسط الذي هو إبيضاض القارورة في حدة المرض، علةٌ للتصديق بالنتيجة، وليس علةً للحد الأكبر، أعني السرسام، بل هو والأكبر معلولا علة أخرى

وكما يقال: هذا الخشب محترق

وكل محترق، قد مسته النار

فهذا الخشب، قد مسته النار

فالإحتراق الذي هو الأوسط، هو علةُ التصديق بالنتيجة وليس علةً للحد الأكبر بل معولًا له، لأن مس النار علةٌ للإحتراق، لا الإحتراق علة مس النار. ولكل واحد من البراهين شرائط وأقسام شرحت في الكتب ويستحيل أن يقال: أنه لا يمكن أن يعلم أن كل ما مسته النار احترق إلا بعد أن يعلم أن هذا الخشب محترق، أو أنه لا يعلم أن كل محترق فقد مسته نار إلا بعد أن يعلم أن هذا الخشب قد مسته نار. وكذلك في المثال الثالث، ولعل هذا البيان يكفي في حل هذه الشبهة والله أعلم بالصواب.